

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴳⴷⵓⴷⴰ
ⵏ ⵓⵎⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵎⵎⵓⵔ



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
شعبة التواصل

المديرية العامة للأمن الوطني

ملحمة الأمن وذاكرة الوطن

سبعون عاما من صون السيادة وخدمة المواطن

ملف الأسبوع - عدد خاص





صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

تجدون في هذا العدد

04.....إهداء

05تقديم

07.....التأسيس وإرساء ركائز السيادة

13.....لغزاي والحموشي.. قطبان في مدار الأمن المغربي

17.....العقيدة الأمنية الجديدة

23.....حروب الأمن في مواجهة تحديات العصر

31.....الثورة الرقمية في المرفق الأمني

38.....شرطة القرب.. حين يلتقي الجهاز بالمواطن

43.....المغرب في الفضاء الدولي

المعهد العالي للعلوم الأمنية.. منارة تكوين جديدة.....47

الأمن وحقوق الإنسان.....51

حصيلة 70 سنة من البناء.....55

استشراف مغرب 2030.....59

خاتمة.....64

شكروامتنان.....65

إهداء

إلى
الذين سهروا حين نام الناس،
وحرسوا حين غاب كل حارس،
إلى نساء الأمت الوطني ورجالها،
إلى أرواح الشهداء منهدر في ميدان الواجب،
وإلى كل مواطن أمت تحت سماء هذا الوطن،
نهدي هذا العمل.

تقديم

الإرهاب العابر للحدود، وانفجار التكنولوجيا، وثورة الاتصالات، وتحولات مفهوم الأمن نفسه من حصر في حفظ النظام العام إلى استيعاب لمنظومات أشمل تشمل الأمن السيبراني، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي، والأمن الإنساني. وفي كل منعطف من هذه المنعطفات، كان جهاز الأمن الوطني حاضرا، إما في صدارة الميدان، أو في عمق غرف التحليل والتخطيط والاستشراف.

“ إن الأمن هو حضور
للثقة. وحين تنبعث هذه
الثقة بين المواطن
والدولة، يتحقق المعنى
الأعمق للأمن كركيزة
للسيادة والتنمية.”

خصص ملف هذا الأسبوع للقيام بقراءة متعددة الزوايا في هذه السيرة المؤسسية الفريدة. قراءة تسعى إلى فهم منهجي ومتوازن لما يمثله هذا الجهاز في النموذج

حين يدون التاريخ مسيرة المؤسسات، فإنه لا يدون في الحقيقة سوى مسيرة البشر؛ أولئك الذين منحوا أعمارهم لفكرة تتجاوزهم، وعقيدة تتجاوز ذواتهم. وفي مقدمة هذه المسيرات، تقف سيرة المديرية العامة للأمن الوطني المغربي، التي أكملت في السادس عشر من ماي 2026 سبعين عاما من الالتزام الرتيب، الصامت، الدقيق، في خدمة وطن لم يعرف الاستقرار منحة، بل صناعة يومية.

سبعون عاما مرت منذ ذلك اليوم البعيد من ربيع 1956، حين أصدر جلالة المغفور له الملك محمد الخامس أمره بإحداث جهاز وطني يعهد إليه بحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، فكان ميلاد المديرية العامة للأمن الوطني فعلا تأسيسيا من أفعال الدولة المستقلة الحديثة. لم يكن مجرد قرار إداري، بل كان إعلان سيادة من نوع خاص: سيادة الدولة على ترابها من خلال جهاز مدني مغربي خالص، يعمل بأطر مغربية، ويتحرك بعقيدة مغربية، ويرفع شعار خدمة المواطن المغربي.

بين تلك اللحظة المؤسسة وبين هذه اللحظة الاحتفائية، تتمدد سبعة عقود مكثفة بالأحداث والتحولات والامتحانات الكبرى. عقود شهدت بناء الدولة الحديثة، ومخاضات الانتقال السياسي، وتعقدات الجوار الإقليمي، وعصف



علاقة تكامل في خدمة العدالة وصون الحقوق والحريات، وكلما تعمق الفهم المتبادل بين المؤسساتين، ارتقى أداء منظومة العدالة الجنائية في بلادنا، وتعزيز مفهوم الأمن بوصفه ثمرة مشتركة لاجتهاد مؤسسي متضافر.

ستجدون بين دفتي هذا الملف محاور تتراوح بين الاستحضار التاريخي لمسار التأسيس، والقراءة التحليلية للعقيدة الأمنية الجديدة، والتوقف عند التحديات الكبرى التي يواجهها الأمن في زمن ما بعد الحداثة، ورصد التحولات الرقمية في المرفق الأمني، واستعراض احتفاء ربوع الوطن بهذه الذكرى المجيدة.

لمغربي للدولة الحديثة. كيف تطورت العقيدة الأمنية المغربية؟ وكيف انتقلت من مقاربة رد الفعل إلى مقاربة الاستباق؟ وكيف وفقت بين متطلبات الفعالية الأمنية ومقتضيات دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان؟

إن اختيار شعبة التواصل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أن تقدم هذا الإصدار الاحتفائي كملف للأسبوع، يأتي من منطلق بأن المسؤولية المهنية تقتضي تجاوز المناسباتية الصرف نحو إنتاج معرفة مستدامة حول مؤسسة شريكة في صرح الدولة. فالعلاقة بين السلطة القضائية وجهاز الأمن الوطني هي

التأسيس وإرساء ركائز السيادة

16 ماي 1956: منعطف تاريخي دشّن ميلاد "الأمن الواطن"

الناشئة ولا ينافسها، ويخدم الأمن الداخلي بمنطق القرب من المواطن لا بمنطق السيطرة من فوقه. وقد روعي في تأسيسه أن يجمع بين متطلبات الفعالية الإدارية ومتطلبات السيادة الوطنية، وهكذا بدأ مسار جهاز المديرية العامة للأمن الوطني، الذي عهد جلالة الملك بقيادته إلى السيد محمد لغزاوي.

لم يكن الجهاز الوليد يملك في بدايته إلا أطرا قليلة ووسائل متواضعة. كانت الأولويات محددة: تكوين أطر مغربية، استبدال الموظفين الفرنسيين بنظرائهم الوطنيين، إعادة

أسابيع معدودة على عودة جلالة الملك محمد الخامس من منفاه، ولم تكن قد جفت بعد آثار الحماية الفرنسية والإسبانية على المؤسسات والإدارة. كانت الدولة في طور البناء وكان كل يوم يحمل سؤالاً مؤسسا: كيف تدير دولة حديثة الاستقلال شؤونها؟ كيف تحفظ النظام العام؟

في هذا السياق، جاءت فكرة تأسيس جهاز وطني مغربي الهوية والقيادة، ينوب عن الجهاز الأمني الموروث عن الحماية. كان مطلوبا أن يكون هذا الجهاز مدنيا صرفا، يعزز المؤسسة العسكرية

في



السادس عشر من شهر ماي من عام 1956، أصدر جلالة المغفور له الملك محمد الخامس ظهيره الشريف بإحداث المديرية العامة للأمن الوطني، كفعل تأسيس من أفعال الدولة المستقلة الحديثة، أعلن به المغرب امتلاكه لجهاز مدني ينوب عن إرث استعماري ثقيل. كان المغرب آنذاك خارجا للتو من ليل طويل. لم تكن قد مضت سوى

التأسيس وإرساء ركائز السيادة



شده مال المملكة المسترد من إسبانيا. وكل ذلك كان يجري في ظل حماس وطني كاسح، وثقافة تأسيسية خاصة، حيث كانت الخدمة في الجهاز شرفا لا وظيفة، وحيث كان كل موظف يعتبر نفسه جنديا مدنيا في معركة بناء الدولة.

”ميلاد مؤسسة هو إعلان نية، وعهد التزام، ومدرسة تتكون على مدى الأجيال.“

الرمز والمعنى:

تكتسب ذكرى السادس عشر من ماي رمزية تتجاوز بعدها الاحتفائي. إنها لحظة ميلاد مؤسسة سترافق المغرب على مدى سبعة عقود من تاريخه الحديث، شاهدة على كل تحولاته، وفاعلة في كل منعطفاته. من تأسيس

الدولة، إلى انتقال ديمقراطي صعب، إلى عصر الإصلاحات الكبرى مع جلالة الملك محمد السادس، كان الجهاز حاضرا، يتطور ويتجدد ويعيد تعريف ذاته باستمرار. ولعل من أجمل الدلالات أن هذا الجهاز، الذي ولد مع الاستقلال، يحتفل بسبعينه في عهد ملكي جديد جعل من الأمن والاستقرار ركيزتين لمشروع مجتمعي شامل.

التأسيس وإرساء ركائز السيادة

من سياق الاستقلال إلى منطق الدولة الحديثة

الإدارة الإسبانية، وكانت قضية الصحراء المغربية تلوح في الأفق بوصفها ملفا سياديا يفرض تهيؤا أمنيا خاصا. كما كانت المنطقة تموج بتيارات ثورية متعددة، ينتقل بعضها بين الجزائر الثائرة والمشرق العربي، وكان لا بد من جهاز يستطيع رصد هذه التيارات وتقدير مخاطرها على الناشئة الوطنية. في عین هذا السياق المحتدم، اختار جلالة الملك محمد الخامس نهجا مزدوجا: من جهة، الحفاظ على شراكات تقنية مع الأجهزة الفرنسية لاستكمال تكوين الأطر المغربية (كما جسدها زيارة لغزاوي إلى مدرسة «سانس» الفرنسية في وما تمخض عنها من بعثات تكوينية مهمة)؛ ومن جهة ثانية، الإصرار على هوية مغربية خالصة للجهاز، تنبثق من ثقافة البلاد ومن خصوصيات مجتمعها. هذه الثنائية بين الانفتاح التقني والاستقلالية الاستراتيجية شكلت العلامة المسجلة للجهاز منذ نشأته.



فهم
الإحداث
الأمني
في
1956،
ينبغي
العودة
إلى

الشرط التاريخي الذي رافق تأسيس الدولة المغربية الحديثة. كان المغرب يخرج من نظام حماية ثنائية، فرنسي في الوسط والجنوب، وإسباني في الشمال والصحراء، وكانت الإدارة الأمنية موروثا عن جهازين مختلفين، يتباينان في الفلسفة والممارسة والتنظيم. توحيد هذين النظامين تحت سلطة مغربية مركزية كان في حد ذاته تحديا تنظيميا واستراتيجيا معقدا. إلى ذلك، أضيفت تحديات من نوع آخر. كان المغرب يتطلع إلى استرجاع وحدته الترابية من خلال إعادة إدماج المناطق الواقعة تحت

التأسيس وإرساء ركائز السيادة

الحسن الثاني والتحولت الكبرى



ع تولي جلالة الملك الحسن الثاني العرش سنة 1961، دخل الجهاز مرحلة جديدة اتسمت بتعزيز صلاحياته وتوسيع نطاق تدخله. شهدت تلك الحقبة الطويلة مختلف مدارس التدبير الأمني: من المقاربة العسكرية الصلبة، إلى مرحلة المهنية القانونية، إلى منطق التكامل. وقد تأقلم الجهاز مع هذه التحولات، ضامنا استقرار المؤسسات والحفاظ على وحدة التراب، وإن كانت بعض المراحل قد أفرزت ممارسات تصالح معها المغرب لاحقا من خلال تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، التي شكلت قطيعة تاريخية وفتحت أفقا جديدا لعلاقة الأمن بالحقوق.

الإطار القانوني المؤسس: قراءة في النصوص الأولى

في الجوهر، تختص المديرية العامة للأمن الوطني بحفظ النظام العام، وحماية الأشخاص والممتلكات، ومكافحة الجريمة بكل صورها، والبحث عن المخالفين للقانون، إضافة إلى مهام الشرطة القضائية التي تجعلها ذراعاً تنفيذياً للنيابة العامة في الكشف عن الجرائم. كما تطلع بمهام متصلة بالحالة المدنية للأجانب، ومراقبة الحدود، وتأمين الفعاليات الكبرى، وحماية المنشآت الحيوية. وكل هذه المهام تتشابك مع اختصاصات أخرى للدولة، مما يفرض تنسيقاً عالياً مع المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DGST)، ومع الدرك الملكي، ومع القوات المساعدة، ومع رجال السلطة المحلية.

ولعل من أهم التحولات النوعية في الإطار القانوني الأمني، صدور قانون المسطرة الجنائية سنة 2002، الذي أحاط مراحل البحث التمهيدي بضمانات جديدة توازن بين الفعالية ومتطلبات المحاكمة

ل مؤسسة تستمد من نصوصها التأسيسية هويتها ومرجعيتها. والمديرية العامة للأمن الوطني ولدت في رحم نص قانوني محكم، رسم ملامحها واختصاصاتها وعلاقاتها بسائر مكونات الجهاز التنفيذي للدولة. وعلى مدى السنوات اللاحقة، تطور هذا الإطار القانوني بشكل متدرج ليواكب تحول مفهوم الأمن نفسه، وليستجيب لمتطلبات دولة الحق والقانون التي ارتأت المملكة بناءها.

“ لا أمن بلا قانون، ولا قانون ينفذ بلا أمن. هذه المعادلة التوأم هي قلب دولة المؤسسات. ”

التأسيس وإرساء ركائز السيادة



لإعادة. تلا ذلك تطوير مدونة السلوك الأمني، وتعزيز ميثاق أخلاقيات مهنة الشرطة، وإحداث آليات تفتيش داخلية ومؤسسية لرصد التجاوزات. هذا التطور القانوني المتدرج جاء كتعبير عن نضج مؤسسي يستوعب أن الشرعية الأمنية لا تبنى إلا على شرعية قانونية صارمة.

في الفصل الأخير من هذا التطور القانوني، جاء دستور 2011 ليكرس المرفق الأمني ضمن منظومة الحكم الرشيد، ويربط أداءه بقيم المسؤولية والمحاسبة والشفافية. كما جاءت مختلف القوانين التنظيمية لتمنح مجلس السلطة القضائية صلاحيات موسعة تجعل منه شريكا مؤسسيا للجهاز الأمني في إنفاذ القانون، وفي الراهن القريب، يواصل المشرع المغربي تطوير هذا الإطار، خاصة في ما يتعلق بالجرائم السيرانية، والتعاون القضائي الدولي، وحماية المعطيات الشخصية. وهي ورشات مفتوحة تنحو نحو إرساء إطار متكامل يحرس الأمن ويحرس الحق في آن معا.

لغزاوي والحموشي.. قطبان في مدار الأمان المغربي

لغزاوي والحموشي.. قطبان في مدار الأمان المغربي

محمد لغزاوي: الأب المؤسس ورجل المرحلة

الأمني والقضائي، وكان يعتبر أحد أكثر مسؤولي الدولة نفوذا في تلك المرحلة.

من أبرز إنجازات لغزاوي في تلك السنوات المؤسسة: زيارته المشهودة إلى مدرسة «سانس» الفرنسية لتكوين الأطر الأمنية، حيث عقد اتفاقا مع إدارتها لاستقبال أطر مغربية لاستكمال تكوينها التخصصي. وفي فاتح غشت 1956، قدم بنفسه إلى جلالة الملك محمد الخامس في القصر الملكي العشرين خريجا مغربيا من مدرسة تكوين مفتشي الشرطة بإيفران، وعشرين عميدا من مدرسة فضالة، استعدادا لمغادرتهم إلى مدينة «سانس» لاستكمال تكوينهم. هؤلاء سيشكلون لاحقا النواة الأولى لقيادة الجهاز المغربي بأطر وطنية خالصة. غادر لغزاوي إدارة الأمن الوطني سنة 1960 بعد أن أرسى أركانها الأولى. ثم تولى مناصب حكومية متعددة، شملت وزارات الصناعة والمناجم والسياحة والصناعة التقليدية. كما شغل

في صبيحة 24 من مارس 1956، استقبل جلالة الملك محمد الخامس في القصر الملكي السيد محمد لغزاوي، وعينه مديرا عاما لجهاز الأمن الوطني المحدث. كان لغزاوي حينها واحدا من أبرز وجوه حزب الاستقلال، ورجل أعمال معروفا بثروته،

ومالكا لشركة نقل عمومي كانت حافلاتها تجوب أنحاء المغرب فتزرع اسمه في الذاكرة الجماعية. وفقا لشهادات من عاش تلك المرحلة، عاش لغزاوي أربعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث راكم خبرة مالية وإدارية مهمة، ثم عاد إلى المغرب سنة 1955 وقد جمع بين ثلاث جنسيات وميول سياسية وطنية متجذرة. وقد رأى فيه جلالة الملك محمد الخامس الرجل الأنسب لقيادة جهاز ينبغي أن ينشأ من العدم في ظرف تاريخي بالغ الدقة. أسندت إليه صلاحيات واسعة تشمل المستويين



لغزاوي والحموشي.. قطبان في مدار الأمان المغربي

عبد اللطيف الحموشي: مهندس المقاربة الاستباقية



بين عين جلالة الملك محمد السادس السيد عبد اللطيف الحموشي على رأس المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، ثم جمع له بين هذه القيادة وقيادة المديرية العامة للأمن الوطني، كان يفتح مرحلة جديدة في تاريخ الجهاز الأمني المغربي: مرحلة التكامل بين الاستعلامات والشرطة، وعقيدة الاستباق بدل رد الفعل.

ولد السيد عبد اللطيف الحموشي سنة 1966 بمدينة تازة، ودرس في كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، تدرج في مختلف المناصب الأمنية بصبر ملحوظ، حيث عرف منذ بداياته بقدرات تحليلية دقيقة، وحكمة أمنية مكنته من قيادة تحول شامل في بنية العمل الأمني المغربي. لم يأت من مدرسة الجيش، ولا من الإدارة الترابية الصرفة، بل من مدرسة الاستعلامات، حيث كان للمعلومة مكانتها، وللتحليل مكانته، وللإستباق منهجه.

لغزاوي والحموشي.. قطبان في مدار الأمان المغربي

المقاربة الاستباقية :



زحت قيادة السيد الحموشي، شهدت الأجهزة الأمنية المغربية نقلة نوعية، خاصة في ملفات مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة السيرانية. ارتكز نهجه على فكرة بسيطة لكن ثورية في

عمل الشرطة: لا تنتظر الجريمة لتتدخل، بل اعمل على رصدها قبل وقوعها، وتحديد مخاطرها قبل أن تتحول إلى أفعال ميدانية. هذه الفلسفة، المعروفة بـ«المقاربة الاستباقية»، أصبحت مدرسة مغربية يدرسها مختصون في معاهد أمنية كبرى حول العالم.

كما حرص السيد الحموشي على توسيع آفاق التعاون الدولي من خلال شراكات استراتيجية مع أجهزة أمنية كبرى في الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، فضلا عن دول عربية، مما جعل المغرب شريكا محوريا في حفظ الأمن

الإقليمي والدولي. وقد تم تكريمه بأوسمة رفيعة من بلدان عدة، من بينها ميدالية الشرف الذهبية للشرطة الوطنية الفرنسية، ووسام جوقة الشرف من رتبة ضابط، إضافة إلى وسام العرش من درجة ضابط؛ وهي إشارات دولية تعكس حجم إسهاماته في تعزيز الأمن داخل المغرب وخارجه.

إلى جانب الجانب العملي، عرف عهد الحموشي بانفتاح غير مسبوق على المواطن، تجلى في تطوير بنيات شرطة القرب، وإطلاق منصات رقمية في خدمة المرتفقين، وتنظيم الأبواب المفتوحة السنوية للأمن الوطني، التي تستقبل مئات الآلاف من المواطنين في مدن مغربية متعددة. وفي 16 ماي 2026، تحتضن مدينة الرباط الدورة السابعة من هذه الأبواب المفتوحة، تزامنا مع الذكرى الـ70 لتأسيس الجهاز، في تقليد تواصل سنوي يترسخ بثبات في ذاكرة المغاربة.

لغزاوي والحموشي.. قطبان في مدار الأمان المغربي

في الذكرى السبعين، يقف الجهاز في محطة تاريخية مهمة. السنوات القادمة ستكون حافلة بمواعيد كبرى، من بينها كأس العالم 2030 الذي ستستضيفه المملكة بشراكة مع إسبانيا والبرتغال. وستفرض هذه المواعيد تحديات أمنية غير مسبوقة، يستعد لها الجهاز بتكامل وثيق مع كل الفاعلين، وبثقة متراكمة تستند إلى سبعين عاما من الخبرة والاجتهاد. والسيد الحموشي، في ذلك كله، يجسد روح هذه المرحلة: الهدوء في المظهر، والصرامة في النتائج، والاستباق في الرؤية.



“ إن الأمان المبني على الاستباق والذكاء الاستراتيجي هو الأمان الذي ينتصر في معارك لم تقع. وأفضل نصر هو ذلك الذي لا يحتاج إلى ميدان. ”



العقيدة الأمنية الجديدة

العقيدة الأمنية الجديدة

لم يعد الأمن، في تصور الدولة الحديثة، مجرد منع الخطر، بل صار صناعة للطمأنينة. وفي قلب هذا التحول، تطورت بشكل عميق العقيدة الأمنية المغربية على مدى العقدين الأخيرين، فانتقلت من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق، ومن مفهوم الأمن الضيق إلى مفهوم الأمن الشامل، ومن منطق السلطة إلى منطق الخدمة. في هذه اللمحور، نحاول تفكيك ملامح هذه العقيدة الجديدة.

من رد الفعل إلى الاستباق: ثورة المنهج

لا توجد ثورة تنظيمية في عالم الأمن أبلغ من تلك التي تنقل جهازا من منطق رد الفعل إلى منطق الاستباق. إن الفرق بين المنطقتين ليس فرقا في الوسائل وحدها، بل في الفلسفة نفسها. منطق رد الفعل يفترض أن الجريمة ستقع لا محالة، وأن مهمة الجهاز هي ضبط مرتكبيها بعد الفعل. أما منطق الاستباق فيفترض أن الجريمة يمكن أن تمنع، وأن مهمة الجهاز الأولى هي رصدها قبل وقوعها، وتفكيك شبكاتهما قبل أن تتحرك.

هذه النقلة في المنهج تفترض أدوات مختلفة. تفترض معلومة استخباراتية دقيقة، وقدرة تحليلية متقدمة، وتنسيقا بين الأجهزة، وتكنولوجيا متطورة، وثقافة تنظيمية تكافئ المبادرة ولا تكتفي بالامتثال. في الحالة المغربية، تجلّى هذا التحول بوضوح بعد سلسلة تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003، التي شكلت لحظة يقظة جماعية كبرى، أدركت بعدها الدولة أن منطق رد الفعل التقليدي لم يعد كافيا في زمن تتحد فيه شبكات الإرهاب عابرة للحدود، وتتخذ من التكنولوجيا أدوات للتجنيد والتمويل.

تطلب بناء النموذج الاستباقي إعادة هيكلة شاملة للمنظومة الأمنية. فأسس المكتب المركزي للأبحاث القضائية (BCIA) سنة 2015، الذي أصبح ذراعا عملياتية قوية في تفكيك الخلايا الإرهابية. وتم توسيع التعاون بين المديرية العامة للأمن الوطني

العقيدة الأمنية الجديدة

9 المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، حتى وصل إلى مرحلة الجمع بينهما في قيادة واحدة تحت إشراف السيد عبد اللطيف الحموشي. كما تم تطوير منظومة تحليل المعطيات، وتدريب محللين متخصصين في مجالات دقيقة مثل علم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع الأمني، والاستخبارات الرقمية.

نتائج هذا التحول تتجلى في الأرقام: تفكيك مئات الخلايا الإرهابية على مدى عقد، وضبط مئات المشاريع التفجيرية في مؤدها، وإحباط مخططات معقدة كانت ستخلف أضرارا جسيمة لو أتيح لها الانفلات من الرصد. لكن النجاح الحقيقي للمقاربة الاستباقية ليس في ما تكشفه من نجاحات علنية، بل في ما تحول دونه من جرائم لم تقع. وهذا هو النصر الصامت الذي يميز المدارس الأمنية الناضجة عن غيرها.

مفهوم «الأمن الشامل»: حين يتسع التعريف

ظل مفهوم الأمن لعقود طويلة محصورا في حدود ضيقة: حفظ النظام العام، حماية الأشخاص والممتلكات، البحث عن مرتكبي الجرائم. غير أن تطور الوعي الأمني الدولي، وانفجار التحديات الجديدة في العقدين الأخيرين، فرض مراجعة جذرية لهذا المفهوم. صعد مفهوم «الأمن الشامل»، الذي يتسع ليشمل أبعادا متعددة: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن السيبراني، والأمن الإنساني، والأمن البيئي. كل هذه الأبعاد تتشابك في نسيج واحد هو نسيج استقرار الدولة والمجتمع.

تبنّت العقيدة الأمنية المغربية مفهوم «الأمن الشامل» تدريجيا، وأدمجته في صميم تخطيطها الاستراتيجي. فلم يعد الجهاز يقتصر على حفظ الأمن بمعناه الكلاسيكي، بل أصبح فاعلا في الأمن الاقتصادي من خلال محاربة التهريب وحماية الاقتصاد الوطني، وفي الأمن السيبراني من خلال وحدات متخصصة في الجرائم المعلوماتية، وفي الأمن البيئي من خلال محاربة الجرائم البيئية، وفي الأمن الإنساني من خلال تدبير الكوارث

العقيدة الأمنية الجديدة

9 الأزمات. هذا التوسع في الاختصاص يستلزم تكويننا متعدد التخصصات، وانفتاحا على علوم متعددة، ووعيا سياسيا عميقا بطبيعة التحديات.

ومن الزوايا الأكثر دلالة في هذا التوسع، أن مفهوم الأمن لم يعد محصورا في الدولة كفاعل وحيد، بل أصبح يفترض شراكة مع المواطن، ومع المجتمع المدني، ومع القطاع الخاص. هذا ما يعبر عنه بمفهوم «الإنتاج المشترك للأمن»، الذي يؤكد أن الأمن لا يمكن أن يتحقق بقرار من فوق، بل يصاغ بشراكة من جميع المعنيين. هذه الفلسفة هي التي تُوَظَر مبادرات شرطة القرب، وحملات التحسيس، وأوراش التكوين المشترك.

الحكامة الأمنية: مسؤولية تستلزم محاسبة

إذا كانت العقيدة الأمنية الجديدة قد فرضت تحولات في المنهج والأدوات، فإنها فرضت أيضا تحولا في طريقة تدبير الجهاز نفسه. صعد مفهوم «الحوكمة الأمنية» الذي يستند إلى مبادئ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والشفافية، والتقييم، والمشاركة. هذه المبادئ التي تأسست في مجال الإدارة العامة، أصبحت تطبق بشكل متزايد على المرفق الأمني، الذي ظل لعقود طويلة بعيدا عن منطق المحاسبة العلنية بحجة الخصوصية الأمنية.

في الحالة المغربية، تجلّى تكريس الحوكمة الأمنية في عدة مستويات. أولا، إعداد مدونة السلوك الأمني التي تحدد القيم والمبادئ التي ينبغي على رجال ونساء الأمن الالتزام بها. ثانيا، تفعيل آليات التفتيش الداخلي ومعالجة الشكاوى، مما أتاح للمواطنين قنوات مؤسسة للتظلم من أي تجاوز. ثالثا، الانخراط في دينامية تقارير سنوية تكشف عن أهم المؤشرات والأرقام والإنجازات، في تحدٍ للثقافة التقليدية التي كانت تعتبر أن الأرقام الأمنية من الأسرار.

العقيدة الأمنية الجديدة

إن تكريس الحوكمة الأمنية قضية ثقافة مؤسسية. تفترض تكويننا مستمرا لرجال ونساء الأمن على القيم الجديدة، وتفترض قيادة تتبنى هذه القيم بشكل شخصي قبل أن تفرضها على المؤسسة، وتفترض بيئة مؤسسية تكافئ الالتزام بهذه القيم. وفي هذا السياق، تلعب المؤسسات القضائية، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للسلطة القضائية، دورا مركزيا في الحرص على ضمانات الحوكمة الأمنية من خلال رقابة قضائية فاعلة على ممارسات الضبط القضائي ومراحل البحث التمهيدي.

الشرطة المواطنة: الإنسان في قلب المنظومة



في مقابل المقاربة الكلاسيكية التي كانت تنظر إلى رجل الأمن بوصفه ممثلا للسلطة، تتأسس المقاربة الجديدة على فكرة «الشرطة المواطنة». بموجب هذه المقاربة، يصبح رجل الأمن خادما لمواطنيها، لا مسيطرا عليهم؛ شريكا للمجتمع، لا فاعلا يمثل الدولة في مواجهته؛ ميسرا للحياة، لا عقبة في وجوها. هذا التحول في الصورة يفترض تحولا عميقا في الممارسة نفسها، يبدأ من التكوين، ويمتد إلى أسلوب التعامل، ويصل إلى آليات التقييم.

العقيدة الأمنية الجديدة



زجرت ملامح الشرطة المواطنة في المغرب من خلال عدة تجليات. أولاً، توسيع شبكة شرطة القرب التي تنتشر في الأحياء وتتفاعل مع السكان يومياً. ثانياً، انفتاح مراكز الشرطة على المواطنين بأسلوب جديد، يجعل من تجربة الاستقبال تجربة إدارية محترمة وفعالة. ثالثاً، تطوير مؤسسة شرطة الأحياء التي تعنى بالمشاكل اليومية للسكان، من الجوار المزعج إلى النزاعات الصغيرة. رابعاً، إقامة شراكات مع المجتمع المدني، وتنظيم حملات تحسيس مشتركة، وزيارات مؤسساتية للمدارس والجامعات.

إن الفلسفة التي تستند إليها الشرطة المواطنة هي فلسفة الثقة. لأن الأمن، في تحليله الأخير، ليس مجرد غياب للخطر، بل حضور للثقة. وحين تنبعث هذه الثقة بين المواطن ورجل الأمن، يصبح الجميع شركاء في صناعة الأمن. هذا ما يسمى بـ«الإنتاج المشترك للأمن»، الذي يكرس منطقاً تشاركياً بدل المنطق العمودي التقليدي. ولا تزال هذه الفلسفة في طور الترسخ، وتستلزم جهوداً مستمرة من جميع الأطراف، خاصة في تكوين الأجيال الجديدة من رجال ونساء الأمن على قيم الخدمة والتواضع والاحترام.

العقيدة الأمنية الجديدة



الركائز الخمس للعقيدة المعاصرة

- ◆ الاستباق: رصد التهديد قبل وقوعه، وتفكيك شبكاته قبل تحركها.
- ◆ الشمول: مقارنة أمنية تشمل كل أبعاد التهديد، من السياسي إلى السيبراني.
- ◆ الحوكمة: قواعد شفافة تحكم القرار، ومراقبة قضائية تضمن المشروعية.
- ◆ المواطنة: شريك يستحق الخدمة، لا رعية تخضع للسلطة.
- ◆ الكرامة: الإنسان غاية كل فعل أمني، وكرامته بوصلته.

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر

كل عصر تحدياته. وإذا كان أجدادنا قد عرفوا الجريمة التقليدية بوجوهها المعهودة، فإن جيلنا يواجه خريطة مختلفة للجريمة: شبكات عابرة للحدود، تنظيمات إرهابية تتخذ من الإنترنت ساحة للتجنيد، عصابات متخصصة في الاتجار بالبشر، جرائم سيرانية تستهدف البنيات الحيوية. في هذه الالمحور، نتوقف عند أبرز هذه التحديات والاستراتيجيات المغربية لمواجهتها.

مكافحة الإرهاب: النموذج المغربي



لم يكن الإرهاب في الوعي المغربي قضية مجردة. ففي 16 ماي 2003، استيقظ المغاربة على وقع خمسة تفجيرات متزامنة في الدار البيضاء، أوقعت أربعة وأربعين قتيلًا ومئات الجرحى. شكل ذلك اليوم، وهو بمفارقات التاريخ يوافق ذكرى تأسيس الأمن الوطني، نقطة تحول في الوعي الأمني المغربي. لم يعد الإرهاب قضية تحدث بعيدا، بل صار قضية وطنية بامتياز، وأدرك المغرب أن مواجهته تستلزم منظومة متكاملة تتجاوز الأبعاد الأمنية الضيقة.

في رد فعل ناضج ومتكامل، طور المغرب ما عرف لاحقا بـ«المقاربة المغربية متعددة الأبعاد لمكافحة الإرهاب». تستند هذه المقاربة إلى أربعة أعمدة: أولا، البعد الأمني الاستباقي، من خلال أجهزة متخصصة في تفكيك الخلايا قبل تنفيذ مخططاتها.

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر

زانيا، البعد الديني، من خلال إعادة هيكلة الحقل الديني، وتكوين الأئمة والمرشدين، وتأكيد ثوابت الإسلام المغربي السني المالكي. ثالثا، البعد التنموي، من خلال مكافحة الفقر والإقصاء في المناطق الهشة التي تستهدفها التنظيمات المتطرفة. رابعا، البعد القانوني، من خلال تطوير الإطار التشريعي وتطوير قدرات القضاء على التعاطي مع هذه الجرائم المعقدة.



نتيجة لهذه المقاربة، تم تفكيك مئات الخلايا الإرهابية خلال العقدين الأخيرين، وأصبحت مخططات كانت ستلحق أضرارا جسيمة بالأمن الوطني. وأصبحت التجربة المغربية تدرس في معاهد الشرطة العالمية، وأصبح المغرب شريكا موثوقا به في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. ويتجلى ذلك في عدد الأوسمة الدولية التي منحتها بلدان كفرنسا والولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا لمسؤولين أمنيين مغاربة، تقديرا لإسهاماتهم في مكافحة هذه الآفة العابرة للحدود.

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر

الجريمة المنظمة: حلقات المخدرات والاتجار بالبشر



إلى جانب الإرهاب، تشكل الجريمة المنظمة تحديا كبيرا للمرفق الأمني. والمغرب، بحكم موقعه الجغرافي على ضفتين، وبحكم كونه نقطة عبور بين القارتين، يواجه ضغطا متواصلا من شبكات متخصصة في تهريب المخدرات، خاصة الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية، والشيرا التي تنتج في بعض المناطق، إضافة إلى الاتجار بالبشر، وتهريب السلع، وغسل الأموال. هذه الشبكات تتطور باستمرار، وتستثمر في التكنولوجيا، وتستعين بأدوات مالية معقدة، مما يجعل مكافحتها معركة متجددة.

الأرقام المسجلة في الفترة 2025-2026 تكشف حجم هذه المعركة. ففي إقليم الناظور وحده، أسفرت العمليات الأمنية في فترة سنوية واحدة عن توقيف ما يزيد عن 26 ألف شخص في حالة تلبس، وحجز 19 كيلوغراما من الكوكايين، و5 كيلوغرامات من الهيرويين، وأكثر من طن ونصف من الشيرا، إضافة إلى أطنان من المخدرات الأخرى.

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر



9 تم تفكيك أربعة شبكات إجرامية دولية ناشطة في الاتجار بالمخدرات، بتنسيق مع الأجهزة الأمنية في كل من إسبانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا. هذه الأرقام ليست محلية فقط، بل تدخل ضمن منظومة دولية لمكافحة هذه الجرائم.

أما على مستوى الاتجار بالبشر، فقد تم تفكيك ما يناهز 159 عصابة متخصصة خلال السنوات الأخيرة. وتتدخل هذه الشبكات في تهريب المهاجرين عبر الحدود، وفي استغلال النساء، وفي تجنيد الأطفال والقاصرين. ومواجهتها تستلزم تعاوننا وثيقا مع منظمة الأنتربول، ومع شركاء أمنيين في دول المنشأ ودول العبور والمقصد. وقد طور المغرب خبرة معتبرة في هذا المجال، أهله ليكون شريكا محوريا في الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم.

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر

الجريمة السيبرانية: الجبهة الرقمية



الملف، فاستثمر في تطوير قدرات متخصصة، وأنشأ وحدات متفرغة للجرائم المعلوماتية ضمن المديرية العامة للأمن الوطني. تتضمن الجريمة السيبرانية مجالات متعددة: الاحتيال المالي عبر الإنترنت، وسرقة الهويات، واختراق المنظومات المعلوماتية، وتوزيع البرامج الخبيثة، والابتزاز الإلكتروني، وجرائم العملات الرقمية، والمحتوى المسيء بكل أنواعه. ولكل نوع منها أدواته التحقيقية الخاصة، ومخاطره النوعية.

ر بما تكون الجريمة السيبرانية هي التحدي الأكثر صعوبة الذي يواجهه الأمن المعاصر. فهي جريمة تفتقد إلى مكان محدد، وتتجاوز الحدود الوطنية، وتعتمد على تقنيات سريعة التطور، ويستطيع مرتكبوها العمل من أي مكان في العالم بمعدات بسيطة نسبيا.

هذه الخصائص تجعل التعامل معها تحديا تنظيميا وتقنيا وقانونيا معقدا. وقد أدرك المغرب مبكرا أهمية هذا

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر



المثال، تم اعتماد نظم رقمية حديثة لتدبير العمل الأمني وتتبع القضايا، إلى جانب اعتماد تقنيات متقدمة في البحث الجنائي تشمل التحليل البيومترى والحمض النووي واستعمال الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى مواكبة الجرائم المرتبطة بالعمليات الرقمية. كل هذه التحولات تستلزم تكويننا متجددا ومستمرًا للأطر، يحرص عليه ضمن السياسة العامة للجهاز.

9 قد طور المغرب خبرة معتبرة في هذا المجال، خاصة في رصد العمليات الاحتيالية الكبرى، وفي التعاون مع الأجهزة الأجنبية في تفكيك شبكات دولية ناشطة في الاحتيال البنكي والاتجار غير المشروع عبر الإنترنت.

تعطي بعض التقارير الأمنية الجوهرية لمحة عن مدى تطور العمل في هذا المجال. ففي إقليم إفران، على سبيل

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر

الهجرة غير النظامية: التحدي والإنسانية

آليات للتبليغ عن شبكات التهريب، وتطوير قدرات الشرطة في التعامل مع المهاجرين بأسلوب يحفظ كرامتهم.



في الوقت نفسه، تخوض الأجهزة الأمنية معركة متواصلة ضد شبكات تهريب البشر، التي تستغل يأس المهاجرين وتلقي بهم في مخاطر مميتة. هذه الشبكات المتخصصة، التي تمتد عبر قارات متعددة، تتطلب تعاونًا دوليًا متواصلًا وقدرات تحقيقية متطورة. وقد سجل المغرب نجاحات معتبرة في هذا المجال، تحظى بإشادات دولية من شركاء أوروبيين وإفريقيين، خاصة بفضل قدرته على الجمع بين الحزم في تفكيك الشبكات والإنسانية تجاه الضحايا.

تحتل قضية الهجرة غير النظامية مكانة خاصة في انشغالات الأمن المغربي، نظرا للموقع الجغرافي الفريد للمملكة، التي تشكل بوابة طبيعية بين قارتي إفريقيا وأوروبا. آلاف المهاجرين يجدون في المغرب نقطة عبور، أو محطة للإقامة المؤقتة، أو مستقرا نهائيا. مواجهة هذا التحدي تفترض منطقتين مزدوجتين: حزمًا في مواجهة الشبكات الإجرامية التي تستغل المهاجرين، وإنسانية في التعامل مع المهاجرين أنفسهم بوصفهم بشرًا يستحقون الحماية والكرامة.

في هذا الإطار، أطلق المغرب منذ 2014 سياسة وطنية للهجرة واللجوء، تعتبر من أكثر السياسات الإفريقية تقدماً في هذا المجال. وتمت تسوية أوضاع عشرات الآلاف من المهاجرين غير النظاميين، وأتيح لهم الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية. كما تم تنظيم حملات توعوية بمشاركة مع المجتمع المدني، ووضعت

حروب الأمن: في مواجهة تحديات العصر



جبهات المعركة المتوازية

الجبهات السبع التي يخوضها الجهاز يوميا

- ◆ جبهة مكافحة الإرهاب والتطرف العنفي.
- ◆ جبهة مكافحة المخدرات وتهريبها عبر الحدود.
- ◆ جبهة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة.
- ◆ جبهة مكافحة الجريمة السيبرانية والاحتيال الرقمي.
- ◆ جبهة تفكيك شبكات الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.
- ◆ جبهة الجريمة الاقتصادية وتبييض الأموال والفساد المالي.
- ◆ جبهة الأمن السياحي وأمن الأحداث الكبرى.

الثورة الرقمية في المرفق الأمني

بين تنتقل مؤسسة أمنية من زمن القلم والورق إلى زمن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، فإنها تعيد تأسيس ذاتها. هذه هي الثورة الهادئة التي يعيشها جهاز الأمن الوطني المغربي منذ عقد، تحت قيادة السيد عبد اللطيف الحموشي. في هذه المحور، نستكشف ملامح هذا التحول الرقمي.

الذكاء الاصطناعي في خدمة التحقيق:



صار الذكاء الاصطناعي جزءا عمليا من تجهيزات الأجهزة الأمنية الحديثة. وفي المغرب، تم اعتماد تطبيقات متقدمة للذكاء الاصطناعي في عدة مجالات: التعرف على الوجوه في مواقع محددة، وتحليل كميات ضخمة من البيانات في زمن قصير، ورصد الأنماط السلوكية المشبوهة، والتنبؤ بأماكن احتمالات وقوع الجرائم اعتمادا على بيانات تاريخية. هذه التطبيقات، التي كانت تبدو خيالا علميا قبل عقد من الزمن، أصبحت اليوم أدوات يومية يستند إليها المحللون.

الثورة الرقمية في المرفق الأمني

غير أن توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الأمني يطرح بدوره أسئلة جديدة. فإلى أي حد يمكن الاعتماد على خوارزميات في اتخاذ قرارات ذات تبعات خطيرة؟ وكيف يمكن ضمان ألا تتركس هذه الخوارزميات تحيزات مسبقة ضد فئات معينة؟ وكيف يمكن مراجعة قرارات تتخذها آلة؟ هذه الأسئلة تعتبر قضايا عملية تتعاطى معها الأجهزة الأمنية في كل العالم. ويستلزم التوظيف المسؤول للذكاء الاصطناعي تأطيرا قانونيا متينا، وضمانات مؤسسية تحرس الحقوق والحريات.



تستثمر المديرية العامة للأمن الوطني، إلى جانب نظيرتها المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، في تطوير قدرات بشرية متخصصة في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي. كما تتعاون مع الجامعات المغربية ومراكز البحث لإطلاق تخصصات جديدة تلبى حاجات الجهاز إلى الأطر المتخصصة. وفي المعهد العالي للعلوم الأمنية بإيفران، الذي أسس في 5 دجنبر 2025، تحتل هذه التخصصات مكانة مهمة في البرامج التكوينية، استعدادا لمواجهة تحديات العقد المقبل.

الثورة الرقمية في المرفق الأمني

| لبيانات الضخمة وعلم الجريمة الحديث:

حين تتراكم في قاعدة بيانات جهاز أمني ملايين السجلات اليومية، تصبح هذه البيانات ثروة تحليلية كبرى، شريطة امتلاك الأدوات الصحيحة لاستخراج المعنى منها. هذا هو جوهر ما يعرف بـ«البيانات الضخمة» في العمل الأمني. تحليل هذه البيانات يمكن أن يكشف عن أنماط ميدانية غير واضحة بالملاحظة المجردة؛ مواقع تتزايد فيها جرائم نوع معين، وأوقات من اليوم تكون فيها الجريمة أكثر شيوعاً، وعلاقات بين أنواع مختلفة من الجرائم تكشف عن شبكات مخفية، وحتى تنبؤات احتمالية بمواقع تستحق التعزيز الأمني.

في المغرب، يتم تطوير منظومات رقمية متكاملة لتدبير المعطيات الأمنية، تربط بين المديرية المركزية والوحدات الجهوية



والمحلية. هذه المنظومات تمكن من تدفق سريع للمعلومات، ومن تنسيق في زمن حقيقي بين الفرق المختلفة، ومن توحيد السجلات على المستوى الوطني. كما تتيح للقيادات العليا رؤية شاملة للوضع الأمني في كل نقطة من تراب المملكة، وفي كل لحظة. وهذه القدرة على «الرؤية في الزمن الحقيقي» تحدث فرقا جوهريا في كيفية إدارة الموارد الأمنية واتخاذ القرارات.

غير أن التحديات المتعلقة بالبيانات الضخمة عملية قانونية ومؤسسية. فالحق في حماية المعطيات الشخصية يفرض ضمانات صارمة على كيفية جمع هذه البيانات

الثورة الرقمية في المرفق الأمني

9 تخزينها والوصول إليها، وفي المغرب، تلعب اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي دورا مركزيا في ضمان هذا التوازن، ضمن إطار تشريعي يتطور باستمرار. ويستلزم ذلك حوارا مؤسسيا متواصلا بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات المعنية بحماية الحقوق، لبناء توافق متجدد بين الفعالية الأمنية وضمانات الحياة الخاصة.

«طفلي مختفي» و«إبلاغ»: حين يكتسب المواطن صوتا رقميا



ربما تكون أبرز تجليات التحول الرقمي في المرفق الأمني هي تلك التي تصل مباشرة إلى يد المواطن. أصبح المواطن يمتلك في هاتفه أدوات تواصل مباشرة مع الجهاز الأمني. منصة «طفلي مختفي» مثال ساطع على ذلك. حين يختفي طفل، تتحول كل ثانية إلى قضية حياة أو موت. والمنصة تتيح التبليغ الفوري، وإطلاق عملية بحث منسقة على المستوى الوطني، ونشر معلومات الطفل في كل شبكات الأمن.

الثورة الرقمية في المرفق الأمني

• نصة «إبلاغ» تخدم غرضا مختلفا لكنها لا تقل أهمية. فهي تتيح للمواطن التبليغ عن جرائم محددة، أو عن مواقف مريبة، أو عن معلومات قد تكون مفيدة في تحقيق جاز. التبليغ يمكن أن يكون مجهولا أو موثقا، حسب اختيار المواطن، وتتم معالجة هذه التبليغات بأدوات تحليلية متطورة، تمكن من فرز المعلومات المهمة والعمل عليها بسرعة. ووفقا للأرقام المتاحة، أسهمت هذه المنصة في إنجاح عدد من التحقيقات والقضايا التي كانت ستتطلب، في الماضي، شهودا مسجلين بأسمائهم.



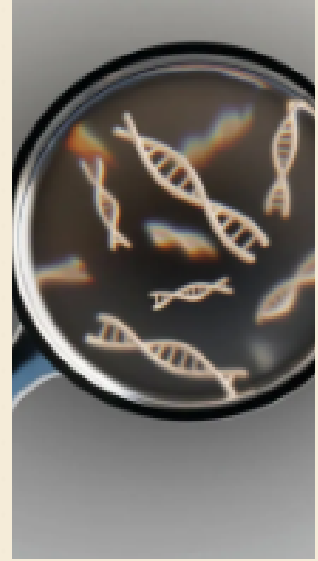
إلى جانب هاتين المنصتين، تتطور خدمات رقمية أخرى: تجديد البطاقة الوطنية الإلكترونية عبر الإنترنت، طلب شهادة السوابق العدلية، تتبع الملفات الإدارية، التسجيل في خدمة تنبيهات الطوارئ، هذه الخدمات ترتقي بتجربة المواطن في تعامله مع الجهاز الأمني، وتحول هذه التجربة من معاناة بيروقراطية محتملة إلى تجربة خدمة رقمية متطورة. وفي ذلك تجسيد ملموس لفلسفة شرطة القرب، التي لا ينبغي أن تبقى شعارا، بل تتجلى في تفاصيل الحياة اليومية.

الثورة الرقمية في المرفق الأمني

1 لبيومتري والحمض النووي: شهود العصر الجدد

في الزمن الذي كان فيه الشهود البشريون هم العمود الفقري لكل تحقيق، كانت الجريمة كثيرا ما تفلت من العقاب لغياب شاهد، أو لخوفه من الإدلاء بشهادته. لكن التقدم العلمي المذهل في علوم الإجرام قلب المعادلة. أصبحت بصمة الإصبع، ثم بصمة العين، ثم بصمة الصوت، ثم — وهي المعجزة الأكبر — الحمض النووي، شهودا صامتا لا تكذب ولا تنسى. هذه الشهود الجديدة، التي يكشفها العلم بدقة متناهية، أحدثت ثورة في الكشف عن الجرائم وتحديد مرتكبيها.

تستثمر المديرية العامة للأمن الوطني، منذ سنوات طويلة، في تطوير مختبرات الشرطة العلمية والتقنية. وتتوفر هذه المختبرات على تجهيزات متقدمة لتحليل الحمض النووي، وتحديد الهويات من خلال البصمات، وتحليل المسحوقات والمخلفات المتنوعة، والتعرف على المواد الانفجارية، ودراسة الأسلحة وأدواتها. ويعمل في هذه المختبرات أطر مغربية متخصصة، تلقت تكوينا عاليا في الجامعات المغربية والمعاهد الدولية. ولم يعد التحقيق الجنائي المعاصر يقوم على الحدس والشهادة، بل على البيئة العلمية الصارمة.



هذا التقدم في الشرطة العلمية يخدم هدفا مزدوجا. أولا، يسهل تحديد المذنبين بدقة غير مسبوقة، فيرتفع معدل حل الجرائم ويتراجع الإفلات من العقاب. ثانيا، يحمي الأبرياء من إدانات ظالمة، إذ يستطيع تحليل الحمض النووي أن يفك ارتباط مشتبه به عن قضية ليست له. وفي البلدان المتقدمة، تم من خلال هذه التقنيات تيرئة مئات الأشخاص كانوا قد أدينوا سابقا بالخطأ. وهذا البعد الأخير بعد حقوقي بامتياز، يؤكد أن الشرطة العلمية ليست مجرد أداة للإدانة، بل أداة لإحقاق الحق بكل معانيه.

الثورة الرقمية في المرفق الأمني



الرقمنة في محطات

محطات التحول الرقمي

- ◆ تطوير منظومة البطاقة الوطنية الإلكترونية بتقنية بيومترية.
- ◆ إطلاق نظام مركزي لبصمات الأصابع والحمض النووي.
- ◆ إطلاق التطبيق الرسمي «طفلي مخفي» للتبليغ السريع عن المفقودين.
- ◆ إطلاق منصة رقمية لاستقبال شكاوى المواطنين.
- ◆ تجهيز مراكز متطورة لتحليل البيانات الضخمة.
- ◆ تأسيس المنظومة المركزية للتحقيق الرقمي.
- ◆ إطلاق برامج متخصصة في الأمن السيبراني.
- ◆ اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل الصور والفيديوهات.

شرطة القرب.. حين يلتقي الجهاز بالمواطن

من أبرز ما ميز العقدين الأخيرين من عمر المديرية العامة للأمن الوطني، تلك الفلسفة التي صار يلخصها مفهوم واحد: «شرطة القرب». من خلال إعادة تأسيس للعلاقة بين الشرطي والمواطن على قواعد الثقة والشفافية والخدمة

من الشرطي الحارس إلى الشرطي الشريك:

لم تكن العلاقة بين المواطن المغربي والشرطي، في أجيال ماضية، علاقة سلسة. كان الشرطي في المتخيل الشعبي سلطة بعيدة، تهاب ولا تؤنس، تخاطب بالضرورة لا بالاختيار. ثم جاءت لحظة المراجعة الكبرى: الدولة الحديثة لا يمكن أن تقوم على شرطة مهيبة منفصلة عن



مجتمعها، بل على شرطة منسجمة معه، تتبع منه وتخدمه. هذا التحول في الفلسفة هو ما يختصره مفهوم «شرطة القرب».

شرطة القرب.. حين يلتقي الجهاز بالمواطن

تستند شرطة القرب إلى ثلاث ركائز متكاملة. الركيزة الأولى هي القرب الجغرافي، عبر نشر مراكز صغيرة في الأحياء، تمكن الشرطي من معرفة سكان منطقته وحوالهم. والثانية هي القرب الإنساني، أي تكوين الشرطي على فنون التعامل مع المواطن: حسن الإصغاء، احترام الكرامة، الصبر على السؤال. أما الثالثة فهي



القرب التقني، عبر آليات رقمية تتيح للمواطن التواصل مع الجهاز من بيته: الإبلاغ الإلكتروني، طلب المساعدة عبر التطبيقات، تتبع الشكاوي.

وقد أصدرت المديرية العامة ميثاقاً أخلاقياً لموظفي الأمن الوطني، يجعل من احترام كرامة المواطن ومن خدمته شرفاً للوظيفة. و آلية للمساءلة الداخلية، يحاسب على أساسها كل موظف يخالف مبادئه. ولقد رافق ذلك تفعيل خدمة هاتفية للشكاوى والملاحظات، وتفعيل المفتشية العامة للأمن الوطني التي تتلقى شكاوى المواطنين وتحقق فيها بمنطق الشفافية.

“ الشرطي الذي لا يستطيع أن يكسب ثقة جاره، لا يستطيع أن يحمي وطنه.”

شرطة القرب.. حين يلتقي الجهاز بالمواطن

مراكز الشرطة الجديدة: عمارة الخدمة

تحتاج شرطة القرب إلى مكان يعكس فلسفتها. ولذلك، شهد المغرب خلال السنوات الأخيرة، طفرة نوعية في إنشاء مراكز ومديريات جهوية ومقاطعات شرطية في عدد كبير من المدن والقرى، وضع في حسابها أن تكون مراكز خدمة لا مراكز سلطة. تتوفر هذه المراكز على قاعات لاستقبال المواطنين، وعلى مكاتب للشكاوى، وعلى فضاءات ملائمة لاستقبال النساء ضحايا العنف، والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة.



ومن أبرز الأمثلة على هذا التوجه، ما أعلن عنه مؤخرا من إنشاء المركز الجهوي للمديرية الإقليمية للأمن الوطني بتغير في حلة جديدة، وتدشين المركز الصحي للأمن الوطني بالدار البيضاء، فضلا عن إعادة تأهيل عشرات المقرات القديمة في مختلف ربوع المملكة. هذه البنية التحتية هي تجليات عمرانية لفلسفة ترى في المواطن شريكا وفاعلا مؤسساتيا.

أبرز ما تتميز به المراكز الجديدة هو وجود فضاءات متخصصة. فهناك خلايا الاستماع للنساء والأطفال ضحايا العنف، يعمل بها موظفون تلقوا تكوينا نفسيا واجتماعيا خاصا. وهناك مكاتب تحرير المحاضر بطريقة سلسلة وسريعة، تنهي الزمن الطويل الذي كان يهدر في انتظار. وهناك خدمات خاصة بالسياح الأجانب في المدن السياحية، تقدم بلغات متعددة المساعدة والإرشاد. كل ذلك يخدم فكرة مركزية: المركز الشرطي مكان يأمن المواطن القدوم إليه.

شرطة القرب.. حين يلتقي الجهاز بالمواطن

| لشرطة السياحية: واجهة مغربية للضيف

اختار المغرب، منذ سنوات، أن تكون السياحة رافعة اقتصادية واستراتيجية. وكان من تجليات هذا الخيار أن ولي الأمن الوطني عناية خاصة لأمن السائح. فالشرطة السياحية ليست مجرد تجميل لواجهة الجهاز، بل خدمة متخصصة تستوعب ما يحتاجه الزائر الأجنبي من طمأنينة وإرشاد ومرافقة.



تتوفر الشرطة السياحية في المدن السياحية الكبرى: مراكش، فاس، أكادير، طنجة، الدار البيضاء، الرباط، ورزازات وغيرها. موظفوها يتحدثون بلغات أجنبية متعددة: الفرنسية، الإسبانية، الإنجليزية، فضلا عن العربية والأمازيغية. كما يتميزون بزي خاص يميزهم، ويتلقون تكوينا في الجغرافيا السياحية، والتاريخ الثقافي للمدن، وأساسيات التعامل الحضاري مع الثقافات المختلفة.

ولأن المغرب مقبل على موعد عالمي كبير في 2030، فإن تطوير الشرطة السياحية يكتسب طابعا استراتيجيا. فالزائر الذي يجد نفسه أمام شرطي يتحدث لغته، يستمع إليه، يساعده في الإرشاد، يسترد متاعه الضائع بسرعة، يكتشف مغربا مختلفا عما قد يكون قرأه في الأخبار. الأمن هنا، يصبح سفيرا ثقافيا للوطن.

شرطة القرب.. حين يلتقي الجهاز بالمواطن



| شرطة القرب في عشر ملامح

ما الذي يميز شرطة القرب المعاصرة؟

- ◆ حضور جغرافي في كل حي وقرية.
- ◆ شرطي يعرف سكان منطقته بأسمائهم.
- ◆ تكوين في فنون التعامل مع المواطن.
- ◆ خلايا استماع للنساء والأطفال ضحايا العنف.
- ◆ خدمات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- ◆ تطبيقات هاتفية للتبليغ وطلب المساعدة.
- ◆ خط هاتفي مفتوح لاستقبال الشكاوى.
- ◆ بوابات إلكترونية للخدمات الإدارية.
- ◆ شفافية في تتبع الملفات.
- ◆ احترام مؤسساتي لكرامة كل متعامل.

المغرب في الفضاء الدولي

أصبح الأمن الوطني المغربي فاعلا مهما في المعادلة الأمنية الإقليمية والدولية. من قيادة مكاتب الإنتربول، إلى الشراكات الاستراتيجية مع أجهزة الأمن في القارات الخمس، إلى الدعم المقدم للدول الإفريقية الشقيقة، يخوض الجهاز معركة دبلوماسية صامته، تجعل من المغرب شريكا موثوقا، ومن خبراته مرجعا يقتدى.

الإنتربول: المغرب في قلب المنظومة الدولية

تبوأ المغرب، خلال السنوات الأخيرة، موقعا متميزا في خريطة الإنتربول، أكبر تنظيم شرطي دولي في العالم، يضم في عضويته 196 بلدا. وكان أبرز تجليات هذا الحضور انتخاب المراقب العام محمد الدخيسي، المنتدب العام للمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، نائبا للرئيس عن إفريقيا في اللجنة التنفيذية للإنتربول، وذلك في الجمعية العامة



الـ93 المنعقدة بجلاسكو.

هذا الانتخاب لمسؤول مغربي، اعتراف دولي بمدى الثقة التي يتمتع بها المغرب في المعالجة الأمنية للقضايا المعقدة. كما يمنح المغرب بفضل هذا الموقع القدرة على التأثير في القرارات الكبرى للتنظيم، وعلى توجيه السياسات الأمنية في القارة الإفريقية، وعلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

مكتب الرباط: عقدة التنسيق

بالإضافة إلى ذلك، يحتضن المغرب المكتب المركزي الوطني للإنتربول، الذي يديره مدير الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني محمد الدخيسي. ويلعب هذا المكتب

المغرب في الفضاء الدولي

9 يلعب هذا المكتب دورا مركزيا في تنسيق تبادل المعلومات الأمنية بين المغرب والدول الأعضاء، وفي تتبع المجرمين الفارين عبر الحدود، وفي تنفيذ النشرات الحمراء الصادرة عن الإنتربول. ويتميز المكتب ببنية تكنولوجية متطورة، تمكنه من العمل على مدار الساعة، وبكفاءات بشرية ذات تكوين دولي عالي المستوى.

“ أن ينتخب مغربي في قيادة الإنتربول، يعني أن التجربة المغربية صارت منارة يتطلع إليها العالم.”

الشراكات الدولية: شبكة ثقة ممتدة

نسجت المديرية العامة للأمن الوطني، عبر عقود من العمل الصامت، شبكة واسعة من الشراكات مع أجهزة الأمن



في مختلف القارات. لم تكن هذه الشراكات بروتوكولات شكلية، بل علاقات تعاون فعلي، تتجلى في عمليات مشتركة، وتبادل للمعلومات، وتكوين الموظفين، وتنسيق في مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

المغرب في الفضاء الدولي

تمتد هذه الشراكات من الأجهزة الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا)، إلى الأجهزة الأمريكية (مكتب التحقيقات الفيدرالي، إدارة مكافحة المخدرات)، إلى الأجهزة الإفريقية والآسيوية. وقد ساهم المغرب في تفكيك عدد من الشبكات الإرهابية الكبرى، وفي إجهاد عمليات كان يمكن أن تستهدف عواصم أوروبية. كثيرا ما عبر مسؤولون أوروبيون عن امتنانهم للمعلومات الاستخباراتية المغربية، التي وصفوها بالـ«ثمينة» و«المنقذة للأرواح».

التضامن الإفريقي: التزام راسخ

كما يشكل التضامن الإفريقي المحورا جوهريا في فلسفة المغرب الأمنية الخارجية. تقدم المديرية العامة لنظيراتها الإفريقية خبرتها في التكوين، وتستقبل ضابطا وأطرا من دول شقيقة لإكمال تدريبهم في المعهد الملكي للشرطة، ولاحقا في المعهد العالي للعلوم الأمنية. هذه الدبلوماسية الأمنية الإفريقية تستجيب للرؤية الملكية التي تعتبر أن مستقبل إفريقيا مصير مشترك.

اتفاقيات مفصلية: حصاد سنوات من الجهد

تتوج الجهود الدبلوماسية سلسلة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية والمتعددة الأطراف، أبرمها المغرب خلال العقد الأخير. تتنوع هذه الاتفاقيات بين مجالات مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والهجرة، والأمن السيبراني، وتبييض الأموال، وإعادة الأموال المنهوبة.

تفتح هذه الاتفاقيات آفاقا عملية: تبادل معلومات آني مع شركاء محددتين، تنفيذ مذكرات القبض الدولية بسلاسة، تنفيذ عمليات متزامنة في عدة بلدان. كما تنص كثير منها على تبادل الخبراء، وتنظيم تداريب مشتركة، وتبادل التجارب في مجالات تدبير الأزمات والطوارئ الأمنية. هكذا يصبح المغرب، عمليا، عقدة مفصلية في شبكة الأمن الدولي، تعبر منها المعلومات وتتلاقى عندها الإرادات.

المغرب في الفضاء الدولي

9 يلاحظ، في السنوات الأخيرة، تزايد عدد الوفود الأمنية الأجنبية التي تزور المغرب للاطلاع على تجربته. هذه الزيارات ليست بروتوكولية فقط، بل تهدف إلى نقل التجربة المغربية إلى دول أخرى، خاصة في مجالات مكافحة التطرف، والأمن السياحي، وإدارة الحشود في الأحداث الرياضية الكبرى. لقد طار المغرب، ببساطة، مدرسة في الأمن.

“حين يصبح جهاز أمنك مقصدا يستفيد منه الآخرون،
فاعلم أن بلدك قد بلغ مرتبة.”

المغرب في الفضاء الأمني الدولي

مواقع المغرب المتقدمة في المنظومة الدولية

- ◆ نائب رئيس اللجنة التنفيذية للإنتربول عن إفريقيا.
- ◆ احتضان المكتب المركزي الوطني للإنتربول بالرباط.
- ◆ عضوية فاعلة في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.
- ◆ توقيع عشرات الاتفاقيات الثنائية في مجال التعاون الأمني.
- ◆ استقبال وفود أمنية من دول القارات الخمس.
- ◆ تكوين أطر أمنية من دول إفريقية شقيقة.
- ◆ المشاركة في عمليات دولية ضد شبكات الإرهاب والجريمة.

المعهد العالي للعلوم الأمنية.. منارة تكوين جديدة

ين تريد مؤسسة أن تستشرف مستقبلها، فإنها تستثمر في التكوين. ومن هذا المنطلق، شكل إحداه المعهد العالي للعلوم الأمنية بإفران، في فاتح دجنبر 2025، نقطة تحول في مسار المديرية العامة للأمن الوطني. لم يعد التكوين مجرد خطوة تمهيدية للولوج إلى المهنة، بل صار هندسة معرفية متكاملة، تجمع بين العلوم الإنسانية، والتقنيات المتطورة، والقيم الوطنية.

في إفران: مدرسة الأمن الجديدة

اختيرت مدينة إفران، تلك الجوهرة الأطلسية المحاطة بأشجار الأرز، لتحتضن المعهد العالي للعلوم الأمنية. ولم يكن الاختيار اعتباطيا، بل تعبيراً عن فلسفة: التكوين يحتاج إلى صفاء



الذهن، والطمأنينة، وإلى بيئة تنأى بالطالب عن ضوضاء المدن الكبرى، وتتيح له التفرغ للدرس والتأمل. وجاءت كلمة المدير العام السيد عبد اللطيف الحموشي، في حفل التدشين، لتؤكد أن هذا المعهد يؤسس لجيل جديد من أطر الأمن، يحمل تكويناً علمياً صلباً، ووعياً قانونياً عميقاً، وحساً ميدانياً مشحوناً.

تولى إدارة المعهد السيد طارق البازي، الذي يحمل خبرة طويلة في مجال التكوين الأمني. ويتوفر المعهد على بنية تحتية متطورة: قاعات ذكية، مختبرات للتحريات العلمية، فضاءات للمحاكاة، مكتبة متخصصة، فضلا عن بنية سكنية كاملة للطلبة. كل ذلك في إطار معماري يستلهم خصوصية المنطقة الأطلسية.

المعهد العالي للعلوم الأمنية..منارة تكوين جديدة

شراكة مع جامعة الأخوين

من أهم ما يميز المعهد، شراكته الاستراتيجية مع جامعة الأخوين بإفران، تلك المؤسسة الأكاديمية المرموقة. تتيح هذه الشراكة لطلبة المعهد الانفتاح على المناهج الأنغلوسكسونية في علوم الأمن، والاستفادة من أساتذة بخبرة دولية، والتعرف على تجارب مقارنة من العالم. كما تفتح باب التعاون البحثي بين الجامعة والأجهزة الأمنية، في مجالات كالأمن السيبراني، وتحليل البيانات الضخمة، ودراسة الجريمة.

برامج التكوين: منطقة التقاطع

لم يعد تكوين الشرطي المعاصر يقتصر على مواد تقليدية كالقانون الجنائي والمساطر. صارت برامج المعهد تجسد منطق التقاطع: قانون، علوم اجتماع، علم النفس الجنائي، تكنولوجيا الإعلام، أخلاقيات المهنة، حقوق الإنسان، إدارة الأزمات، تواصل مؤسساتي. هكذا يتخرج الشرطي بكفاءة مركبة، تؤهله للتعامل مع تعقيدات الواقع المعاصر.

وتحتل التكنولوجيا حيزا متزايدا في برامج المعهد. فالطالب يتلقى تكويننا في التحقيق الرقمي، وفي تحليل الصور، وفي استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وفي التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها فضاء جديدا للجريمة. كما يتلقى تكويننا في اللغات الأجنبية، خاصة الإنجليزية، التي صارت لغة التعاون الأمني الدولي.

“حين نستثمر في تكوين شرطي، فإننا نستثمر في
طمأنينة ملايين المواطنين.”

المعهد العالي للعلوم الأمنية..منارة تكوين جديدة

التكوين المستمر

لا يتوقف دور المعهد عند تكوين الطلبة الجدد. بل يفتح أبوابه للتكوين المستمر للموظفين في الخدمة، في صيغة دورات متخصصة تمكنهم من مواكبة التحولات المعرفية والتقنية. ذلك أن الجهاز الأمني المعاصر لا يستطيع أن يبقى على ما تعلمه قبل عشر سنوات، بل عليه أن يتعلم يوما بعد يوم.

المعهد في خدمة القارة الإفريقية



لم يكن المعهد العالي للعلوم الأمنية مؤسسة مغلقة على الذات. منذ سنته الأولى، فتح أبوابه لاستقبال طلبة من دول إفريقية شقيقة، في إطار الدبلوماسية الجنوب-جنوب التي يتبناها المغرب. وهكذا، تخرج من قاعات المعهد أجيال من أطر الأمن المنتمون إلى مالي، السنغال، الكوت ديفوار، الكامرون، ودول إفريقية أخرى، يحملون معهم خبرة مغربية ينشرونها في بلدانهم.

المعهد العالي للعلوم الأمنية..منارة تكوين جديدة

هـ ذا الإشعاع الإفريقي للمعهد يخدم ثلاثة أهداف، أولا، تعزيز صورة المغرب كفاعل إفريقي ملتزم بمصير القارة، ثانيا، نسج شبكة علاقات شخصية بين الأطر الأمنية المغربية ونظيراتها الإفريقية، تيسر التعاون المستقبلي. ثالثا، نشر النموذج المغربي في إدارة الأمن، الذي يجمع بين الحزم في مكافحة الجريمة، والاحترام لحقوق الإنسان، والقرب من المواطن.

ويتجاوز دور المعهد تكوين الطلبة، إلى استضافة مؤتمرات علمية دولية، ولقاءات تخصصية، ودراسات مشتركة بين الباحثين المغاربة ونظيراتهم في القارة. لقد صار المعهد، ببساطة، منبرا علميا للأمن الإفريقي، يستقطب العقول وينتج المعرفة.

المعهد بالأرقام:

ملاحظ المعهد العالي للعلوم الأمنية

- ◆ تاريخ التأسيس: فاتح دجنبر 2025.
- ◆ الموقع: مدينة إفران، عاصمة الأطلس المتوسط.
- ◆ المدير: السيد طارق البازي.
- ◆ الشراكة: تعاون استراتيجي مع جامعة الأخوين.
- ◆ البرامج: تكوين أكاديمي للطلبة، وتكوين مستمر للممارسين.
- ◆ الانفتاح الإفريقي: استقبال طلبة من دول شقيقة.
- ◆ البنية التحتية: مختبرات، مكتبة، فضاءات محاكاة، سكن الطلبة.
- ◆ اللغات: تكوين مكثف في العربية والإنجليزية والفرنسية.

الأمن وحقوق الإنسان

من موقع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يكتسب الحديث عن الأمن بعدا خاصا. إذ لا يستقيم الأمن إلا في كنف القضاء، ولا يستقيم القضاء إلا في كنف الأمن. هذه العلاقة الجدلية المتكاملة بين السلطة الأمنية والسلطة القضائية، تجد في الذكرى السبعين مناسبة للتأمل في مسار مشى فيه الجهازان معا، نحو دولة القانون.

الشرعية القانونية: شرط الفعل الأمني



لا يمارس الفعل الأمني في فراغ. إنه يستند، ويجب أن يستند، إلى نصوص قانونية صريحة، تحدد صلاحيات الضابطة القضائية، وتحدد مساطر تنفيذها، وتحدد ضمانات الأشخاص في مواجهتها. ويأتي في مقدمة هذه النصوص الدستور المغربي في صيغته لسنة 2011، الذي كرس بابه الثاني للحقوق والحريات الأساسية. كما يستند الفعل الأمني إلى قانون المسطرة الجنائية، وإلى نصوص خاصة تعالج مجالات نوعية كمكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، وتبييض الأموال.

الأمن وحقوق الإنسان

9 خلال العقود الأخيرة، شهدت المنظومة القانونية المنظمة للعمل الأمني تطورا ملحوظا، يعكس إرادة سياسية واضحة في تكريس دولة الحق والقانون. من أهم ملامح هذا التطور: التأكيد على مبدأ قرينة البراءة، وضبط مساطر الاعتقال والحراسة النظرية، وتوسيع حق المتهم في الاستعانة بمحام، وتعزيز آليات المراقبة القضائية على الإجراءات الأمنية.

“ لا تكتمل هيبة الجهاز الأمني إلا بخضوعه للقانون.
” فالقانون ليس قيذا على الأمن، بل هو شرط مشروعيته.

وتلعب النيابة العامة، باعتبارها سلطة قضائية مستقلة، دورا مركزيا في الإشراف على الفعل الأمني. فالضابطة القضائية، عندما تمارس مهامها، تفعل ذلك تحت إشراف وكيل الملك، الذي يحق له التأكد من سلامة المساطر، والتدخل لتصحيح الانحرافات المحتملة. هذه العلاقة المؤسسية تضمن ألا تخرف الصلاحيات الأمنية عن مسارها القانوني، وتؤكد أن الحريات الفردية موضوع حماية قضائية دائمة.

الممارسة في حضرة الحقوق:

لا يمكن الحديث عن ممارسة أمنية سليمة بمعزل عن الجسد القضائي الذي يؤطرها. فالقاضي حاضر في كل مفصل من مفصل المسطرة الجنائية: يأذن بالتفتيش، يمدد الحراسة النظرية، يفصل في القانونية، يحدد مصير المتهم في انتظار المحاكمة. هذا الحضور القضائي ليس تدخلا في عمل الجهاز الأمني، بل هو ضمان لسلامته.

وفي هذا الإطار، أطلق المجلس الأعلى للسلطة القضائية، خلال السنوات الأخيرة، جملة من المبادرات التي تهدف إلى تجويد هذه العلاقة. منها: تكوين قضاة النيابة العامة في الجوانب التقنية الجديدة للعمل الأمني،

الأمن وحقوق الإنسان

نظيم لقاءات مشتركة مع المسؤولين الأمنيين، إصدار دلائل توجيهية توحد القراءة القضائية للنصوص الجنائية. هذا التعاون بين السلطتين لا يחדش استقلالية القضاء، بل يعززها.



وقد تطورت ضمانات المتهم في المغرب بشكل ملموس خلال العقود الأخيرة. فمن حق الشخص الموضوع تحت الحراسة النظرية، الاتصال بحام، وإخبار ذويه، والخضوع لفحص طبي، والاطلاع على أسباب الإجراء. كما تكرست آليات توثيق التصريحات بالفيديو في بعض الجرائم، لضمان سلامة المسطرة. وتتكفل المفتشية العامة للأمن الوطني بالتحري في الشكاوى المتعلقة بالممارسات، ضمانة مؤسساتية ضد التجاوزات.

تكامل السلطتين: نحو عدالة ناجزة

ترى السلطة القضائية في الأمن الوطني شريكا جوهريا، لا خصما ولا أداة. فالعدالة الناجزة، التي يطمح إليها كل متقاض، تتطلب تحقيقا سليما، وتنفيذا سريعا لأوامر القضاء، وتوصلا سلسا بين مختلف المتدخلين. وفي هذا، يلعب الأمن الوطني دورا لا غنى عنه: إنه الذراع المنفذة لكثير من قرارات القضاء، وهو المنقب عن الأدلة التي تبني عليها أحكامه.

الأمن وحقوق الإنسان

9 يتجلى هذا التكامل في عدد من الإصلاحات الكبرى التي عرفتها المنظومة القضائية المغربية. منها: رقمنة المحاكم، التي ساهم الأمن الوطني والدرك الملكي في تأمين بنيتها التقنية. ومنها: أوراش تنفيذ الأحكام، التي يتكفل فيها الجهازان بجلب المطلوبين وتنفيذ مذكرات البحث. ومنها: ملفات التعاون القضائي الدولي، التي يسهل الجهاز، بخبرته في الإنترنت، تنفيذها بفاعلية.

ويمكن القول، في الخلاصة، إن الذكرى السبعين للأمن الوطني احتفاء بمنظومة متكاملة من مؤسسات الدولة، تعمل معا لخدمة المواطن والقانون. والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، إذ يحيي هذه الذكرى، إنما يحيي عمق الشراكة التي تجمعها بالجهاز الأمني في مسار خدمة الوطن.

“الأمن والقضاء جناحان لطائر واحد، هو دولة القانون. لا يطير إلا بكليهما.”

جسور التكامل بين السلطتين

مجالات التعاون بين القضاء والأمن الوطني

- ◆ تنفيذ مذكرات القبض والإحضار.
- ◆ تنفيذ التفتيشات المأذون بها قضائياً.
- ◆ تنفيذ المعاينات الميدانية.
- ◆ إحضار الشهود والخبراء أمام المحاكم.
- ◆ تنفيذ الأحكام القضائية النهائية.
- ◆ حراسة المحاكم وتأمين الجلسات.
- ◆ نقل المعتقلين إلى المؤسسات السجنية.
- ◆ التعاون في ملفات التسليم الدولي.
- ◆ توحيد القراءة القانونية للنصوص الجنائية.

حكيمة 70 سنة من البناء

لقد بعون عاما من العمل المتواصل، تستحق أن تترجم إلى لغة الأرقام، لنذكر عمق ما أنجزه الجهاز، وحجم التحديات التي صمد أمامها. في هذه الالامحور، نقتررب من المنطق الكمي لسبعين سنة، على أن نعلم أن بعض الأشياء لا تحصى.

البنية البشرية: من مئات إلى عشرات الآلاف

بدأ الأمن الوطني في 16 ماي 1956 بوضع مئات من الموظفين. كان المغرب يومئذ في حاجة ماسة إلى بنية بشرية تؤطر سيادته الجديدة. وخلال العقود السبعة، عرف الجهاز نموا متواصلا، حتى صار اليوم يضم عشرات الآلاف من الموظفين من مختلف الرتب والاختصاصات.

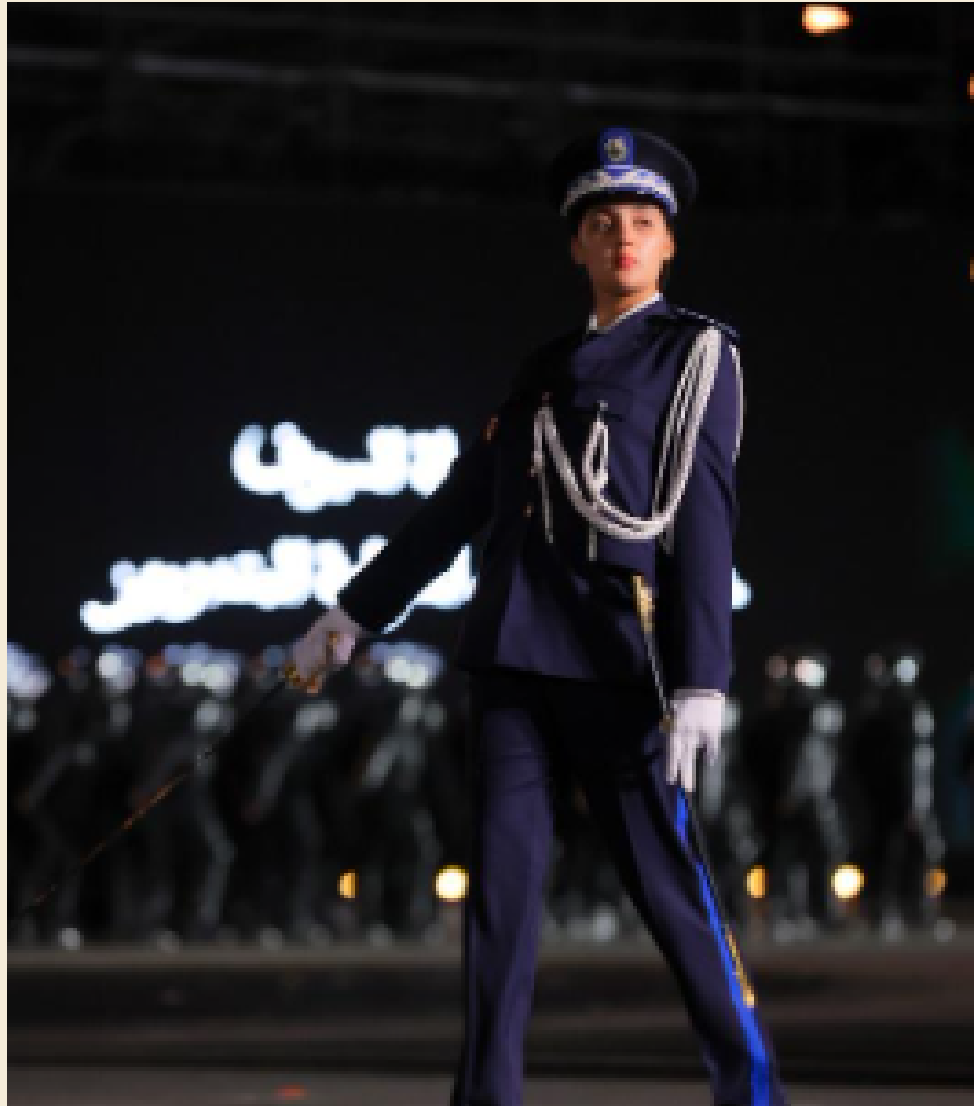


تتوزع هذه البنية بين عناصر التأطير العالي (ولاء ومراقبون عامون، عمداء، عمداء شرطة)، والأطر المتوسطة (ضباط شرطة بمختلف درجاتهم)، وأعاون الشرطة، فضلا عن أطر إدارية وتقنية متخصصة. ويلاحظ، خلال العقد الأخير، تزايد نسبة النساء في الجهاز، حيث يشتغلن في مختلف المواقع بما فيها الميدانية، شهادة على تطور ذهنية الجهاز نحو المساواة.

حصيلة 70 سنة من البناء

النساء في الجهاز:

كان ولوج المرأة المغربية إلى سلك الأمن خطوة تاريخية، تؤكد الإيمان بأن الكفاءة ليست ذكورية. اليوم، تتولى نساء مناصب مهمة في الجهاز، بعضهن يديرن مديريات جهوية، وأخرى يخضن ميدان التحقيق في القضايا الكبرى. هذا



التأنيث المتزايد للجهاز تعبير عن وعي مؤسساتي بأن المجتمع المغربي، نصفه نساء، يحتاج إلى أن يجد نفسه ممثلاً في جهازه الأمني.

أ لبنية المؤسساتية: شبكة تغطي الوطن



توازي مع نمو البنية البشرية، انتشار جغرافي متواصل لمؤسسات الأمن الوطني. اليوم، تنتشر في الجغرافيا المغربية مديريات جهوية في كل جهة، ومديريات إقليمية في كل إقليم، ومقاطعات ومراكز في مختلف المدن والقرى. هذا الانتشار لا يترك أي مواطن بعيدا عن خدمة الجهاز.

تتميز هذه البنية بتخصصات نوعية: مصالح متخصصة في مكافحة المخدرات، وأخرى في الأمن السيراني، وأخرى في حماية الأطفال والنساء، وأخرى في الأمن السياحي، وأخرى في الجريمة الاقتصادية والمالية. كما تتوفر المديرية العامة على وحدات متحركة قادرة على التدخل السريع، وعلى مختبرات للشرطة العلمية والتقنية، وعلى وحدات للتحقيق الرقمي.

حصيلة 70 سنة من البناء

1 لأسطول والمعدات

في كل مدينة مغربية، يمكن للمرء أن يلاحظ سيارات الشرطة الزرقاء والفضية، التي صارت جزءا من المشهد الحضري. وراء هذه السيارات، أسطول تجاوز آلاف المركبات، يتجدد باستمرار، ويشمل سيارات خفيفة للدوريات، ودراجات نارية للتدخل السريع في الأزقة الضيقة، وآليات ثقيلة للحالات الخاصة، وزوارق بحرية للسواحل، وحتى مركبات متخصصة للكلاب البوليسية.

لوحة أرقام شاملة:

أرقام تستحق التأمل

- ◆ أكثر من سبعين عاما من العمل المتواصل.
- ◆ خمسة عشر مديرا عاما تعاقبوا على رئاسة الجهاز.
- ◆ مديريات جهوية في كل جهات المملكة.
- ◆ مديريات إقليمية في كل أقاليم المملكة.
- ◆ آلاف المركبات في خدمة الجهاز.
- ◆ عشرات الآلاف من الموظفين المدنيين والأمنيين.
- ◆ مئات الخلايا الإرهابية المفككة.
- ◆ أطنان من المخدرات المحجوزة سنويا.
- ◆ آلاف السنوات السجنية المحكوم بها بفضل تحريات سليمة.

استشراف مغرب 2030

ين تنظر مؤسسة في مرآة ماضيها سبعين عاما، فإنها لا تلبث أن تلتفت نحو مستقبلها. والأمن الوطني المغربي، إذ يطوي صفحة السبعين، يفتح صفحة التحديات الكبرى التي تنتظره: كأس العالم 2030، تحولات الذكاء الاصطناعي، تحديات التغير المناخي، تحولات الجريمة في عصر ما بعد الرقمي. في هذه اللمحور، نطرح السؤال: إلى أين؟

كأس العالم 2030: تحد يستحق الاستعداد

سيستضيف المغرب، رفقة إسبانيا والبرتغال، نهائيات كأس العالم 2030. وهذا الحدث، الذي سيعيد رسم صورة المغرب أمام ملايين البشر حول العالم، يطرح تحديات أمنية غير مسبوقة.



ملايين المتفرجين سيتنقلون بين المدن، وآلاف المباريات والأحداث الجانبية، وتهديدات محتملة من جرائم منظمة، وإرهاب، وهجمات سيرانية، وأمن سياحي. كل ذلك يتطلب تخطيطا مسبقا على أعلى مستوى.

بدأ الأمن الوطني، منذ سنوات، الاستعداد لهذا الموعد التاريخي. تشمل خطط الاستعداد توسيع الكفاءات البشرية، واقتناء تكنولوجيات متطورة، وتدريبات مشتركة مع نظيراتها إسبانية وبرتغالية، ودراسة تجارب دول سبقت إلى تنظيم مونديالات سابقة، كفرنسا وروسيا وقطر. كما تشمل تطوير منظومة المراقبة في المدن المستضيفة، وإنشاء مراكز لتنسيق الأمن في مواقع الأحداث.

9 إلى جانب الأمن في الملاعب، تبرز تحديات الأمن السياحي، ستستقبل المدن المغربية ملايين الزائرين، ينتظرون خدمات سلسلة، وتواصل بلغاتهم، وإحساسا بالأمان في الفنادق والأسواق والأزقة. ولذلك، ستضاعف المديرية العامة من قدرات الشرطة السياحية، وستكون آلافا من الأعوان في اللغات الأجنبية، وستكثف التدخل في المناطق الأكثر استقطابا للسياح.

الذكاء الاصطناعي التوليدي: تحديات المرحلة القادمة

بعد ثورة الذكاء الاصطناعي التوليدي خلال السنوات الأخيرة، يجد الأمن الوطني نفسه أمام تحديات جديدة. أولها هو التعامل مع جرائم تستغل هذه التقنية، منها: الفيديوهات المزورة (deepfake)، والأصوات المقلدة، والنصوص الاحتيالية المولدة آليا، والهجمات السيرانية المؤتمتة. كل ذلك يتطلب كفاءات مخصصة، وأدوات كشف متطورة.

أما التحدي الثاني، فهو توظيف هذه التقنية لخدمة الأمن. فالذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن يساعد في تحليل الملفات، وفي اقتراح السيناريوهات المحتملة، وفي صياغة المذكرات، وفي التحري في كميات هائلة من البيانات.



لكن توظيف هذه التقنية يجب أن يتم في إطار صارم من الأخلاقيات المهنية، وتحت رقابة بشرية دائمة، حفاظا على ضمانات المتهمين، وتجنبا للتحيزات التي قد تتسلل إلى الخوارزميات.

9 تدرك المديرية العامة أن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي يستوجب أفقا أخلاقيا واضحا. ولذلك، بدأت في وضع مبادئ توجيهية تؤكد على الشفافية، والحق في الاعتراض، وعدم التمييز، وحماية البيانات الشخصية. ومن المنتظر، خلال السنوات القادمة، أن يصدر المشرع المغربي نصوصا قانونية توطر بالتفصيل استعمال هذه التقنيات في الفعل الأمني.

تحديات التغير المناخي وأمن الكوارث:

لم يعد التغير المناخي شأنا بيئيا فحسب، بل صار شأنا أمنيا بامتياز. موجات الجفاف، والفيضانات الشديدة، وحرائق الغابات، والزلازل، كلها تطرح تحديات للجهاز الأمني، الذي صار مكلفا بإدارة الأزمات الكبيرة، وإجلاء السكان، وتأمين مناطق الإيواء، ومكافحة النهب المحتمل في حالات الفوضى.



أظهر زلزال الحوز سنة 2023، الذي ضرب منطقة واسعة من المغرب، أهمية الجاهزية الأمنية في إدارة الكوارث. تدخل الأمن الوطني في الساعات الأولى، يؤمن مواقع الإغاثة، وينظم حركة المساعدات، ويحفظ النظام في مناطق متضررة. هذه التجربة كشفت عن قدرات ميدانية ملحوظة، لكنها كشفت أيضا عن حاجة إلى تطوير بروتوكولات خاصة بإدارة الكوارث، وإلى تكوين متخصص للعناصر الميدانية.

استشراف مغرب 2030

9 يتوقع، خلال العقود القادمة، أن تزداد هذه التحديات. ولذلك، تعمل المديرية على دمج منظور إدارة الكوارث في تكوين أطرها، وعلى تكثيف الشراكة مع الوقاية المدنية، ومع المؤسسات المعنية بالأرصاد والمخاطر الطبيعية. الأمن في القرن الواحد والعشرين، ليس مكافحة الجريمة فحسب، بل أيضا حماية المجتمع من كل ما يهدد استقراره.

نحو شرطة ذكية: رؤية 2035

ترتسم في الأفق ملامح ما يمكن تسميته «الشرطة الذكية». ليست هذه عبارة تسويقية، لكنها توجه استراتيجي يمزج بين أربعة عناصر: الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، البيانات الضخمة، والشبكات المتكاملة. فمن المنتظر، خلال العقد القادم، أن تتطور مدن المغرب نحو مفهوم المدينة الذكية، والأمن سيكون جزءا جوهريا من هذا التحول.

في هذا الأفق، ستتوفر كاميرات متوزعة في المدن الكبرى، تحلل المشاهد آتيا، وتنبه إلى السلوكات المشتبها فيها. وستتواصل سيارات الدوريات مع مراكز القيادة في الزمن الحقيقي. وسيستطيع المواطن، عبر تطبيق في هاتفه، طلب المساعدة وتلقيها في ثوان. كل ذلك يبشر بنموذج أمني جديد، أكثر فاعلية، وأكثر قربا، وأكثر سرعة.



لكن هذا التوجه يطرح، في الوقت نفسه، أسئلة عميقة تتعلق بحماية الحياة الخاصة، وبتوازن الأمن مع الحرية، وبالاعتماد المفرط على التقنية. وستكون مهمة المشرع، والقضاء، والمجتمع المدني، أن يضمنوا بقاء هذا التوجه في إطار القيم التي قام عليها المغرب الحديث: قيم الحرية، والكرامة، والعدالة.

أفق 2030: تحديات وفرص

“نحن لا نستشرف المستقبل لنعرفه، بل لنصنعه.”

ما ينتظر الأمن الوطني في الأفق القريب

- ◆ استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم.
- ◆ انفجار في حجم البيانات التي يجب تأمينها.
- ◆ تطور الجريمة السيبرانية بتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- ◆ تحولات مناخية وكوارث طبيعية محتملة.
- ◆ تزايد الضغط السياحي على المدن المغربية.
- ◆ تنامي الحاجة إلى ضمانات حقوق الإنسان في الفعل الأمني.
- ◆ تحديات تدبير المدن الذكية الجديدة.

لأن السبعين ليست نهاية

9 نحن نطوي صفحات ملف هذا الأسبوع، ندرك أن ما كتبناه ليس سوى نقطة في بحر سبعين سنة. فكل يوم من هذه السنوات، كان ملحمة صغيرة، وكل موظف كان شخصية في رواية ممتدة، وكل مدينة كانت فصلا في كتاب لا ينتهي. لكن هذه الرحلة في الذاكرة، كانت لنا فرصة لنستخلص بعض المعاني التي تستحق أن تبقى في ذاكرة قارئ هذا الملف.

أولاً: الأمن مشروع وطني جامع

أول ما تعلمنا إياه السبعون سنة، أن الأمن مشروع وطني جامع، تتقاطع فيه إرادة القيادة، ومؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والمواطن الفرد. لم يكن المغرب ليصل إلى ما وصل إليه من استقرار مشهود، لولا تضافر جهود القوى الحية في المجتمع.

ثانياً: التحديث مطلب دائم، ليس خياراً

إن الجهاز الذي يتوقف عن التحديث لمدة يوم واحد، قد يتأخر عن واقعه عاما كاملاً. الجريمة تتطور، والعالم يتغير، والتقنية تتجدد. ولذلك، تعلمت المديرية، عبر السبعين سنة، أن تجعل من التحديث سلوكاً يومياً، لا حدثاً موسمياً. كل تكوين جديد، وكل تقنية تدمج، وكل منهج يراجع، إنما هو تنفس للجهاز، يبقيه حياً.

ثالثاً: الإنسان قبل كل شيء

أما الدرس الأهم، فهو أن الإنسان قبل كل شيء. كل تقنية لا تخدم كرامة المواطن، تتحول إلى خطر. وكل صلاحية لا تمارس في احترام الإنسان، تتحول إلى تجبر. وكل مؤسسة تنسى أن الإنسان غايتها، تفقد معناها. وإنما تستمد المديرية العامة مشروعيتها من أن الإنسان المغربي هو محور فعلها، وأن كرامته هي بوصلتها.

شكروامتنان

توجه المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بأسمى عبارات التقدير، إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ظلت رعايته العالية سندا للمؤسسات الأمنية في رسالتها. ويتوجه بالامتنان إلى السيد المدير العام للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، السيد عبد اللطيف الحموشي، وإلى كل المسؤولين والأطر والأعوان، الذين يسهرون يوميا على حراسة هذا الوطن. كما لا ينسى أن يكرم أجيالا من الموظفين المتقاعدين، الذين خدموا فأفنوا، وإلى أرواح من سقطوا في ميدان الواجب، رحمهم الله.

“ حين تخدم مؤسسة شعبها سبعين سنة، فإن شعبها
يختزنها في وجدانه ذكرى وامتنانا. ”

وإذا كانت السبعون محطة، فإن ما بعدها أفق، وإذا كان ما مضى ملحمة، فإن ما يأتي تحد يستحق اللقاء. إلى المئة، وإلى ما بعد المئة، يبقى الأمن الوطني المغربي، صونا للسيادة، وخدمة للمواطن، ووفاء للوطن.

